

643 حركة احتجاجية ضد الانقلاب خلال أكتوبر الماضي فقط



الاثنين 10 نوفمبر 2014 12:11 م

رصد تقرير مؤشر الحراك الاحتجاجي الصادر عن مؤسسة مؤشر الديمقراطية، خلال الفترة من 1 إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وقوع 643 احتجاجا، بمعدل 21 احتجاجا يوميا، واحتجاجا واحدا كل ساعة تقريبا، وبارتفاع قدره 130 احتجاجا عن شهر سبتمبر/أيلول السابق له والذي شهد 513 احتجاجا.

وأشار تقرير المؤشر إلى أنه نفذت الاحتجاجات خلال الشهر الماضي، 23 فئة من فئات الشارع المصري، كان على رأسهم الطلاب الذين نفذوا 209 احتجاجات بنسبة 32.5% من احتجاجات الشهر، بينما تصدر المناصرون لجماعة الإخوان المركز الاحتجاجي الثاني بعدما نظموا 204 احتجاجات بنسبة 31.7%، في حين جاء الأهالي والمواطنون في المرتبة الثالثة بعدما قاموا بـ 108 احتجاجات بنسبة 17% من احتجاجات الشهر، فيما احتجت 12 فئة من أجل حقوق العمل وقام العمال خلال الشهر بـ 94 احتجاجا، فيما قام النشطاء السياسيون بـ 10 احتجاجات، ونظم أصحاب المعاشات 4 احتجاجات، فيما نظم متحدو الإعاقة 3 احتجاجات خلال الشهر.

وأوضح أن المطالب المدنية والسياسية تصدرت من جديد المشهد الاحتجاجي بعدما حازت نسبة 66% من المطالب الاحتجاجية وطلاب بها 422 احتجاجا وتصدر "الإفراج عن المعتقلين" المطالب المدنية بعدما خرج 256 احتجاجا أغلبهم احتجاجات طلابية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.

وجاءت المطالبة بما أسماه المحتجون "إنهاء الحكم العسكري" كثاني المطالب المدنية والسياسية والتي نادى بها 69 احتجاجا، فيما جاء التنديد بالحوادث الإرهابية في المركز الثالث في 54 احتجاجا، وخرج المواطنون في 14 احتجاجا ضد ممارسات الشرطة القمعية منهم 12 احتجاجا ضد قتل طالب وأحد المواطنين من قبل قوات الشرطة.

وحازت المطالب الاقتصادية والاجتماعية على 34% من مطالب احتجاجات أكتوبر، بعدما نودي بها في 221 احتجاجا جاء على رأسها الاحتجاجات الخاصة ببيئة العمل بعدما تصدرت 94 احتجاجا، فيما جاءت المطالب الطلابية المتعلقة بمعوقات الحصول على الحق في التعليم في المركز الثاني من المطالب الاقتصادية والاجتماعية تلتها المطالب المتعلقة بحقوق السكن والمرافق والخدمات، فيما جاءت مشكلات المزارعين والمعاقين لتعكس أن هناك العديد من فئات الدولة التي لا تجد من يعبر عنها أو يستمع لمطالبها.

وأوضح المؤشر أنه على مدار ما تم رصده من حراك احتجاجي خلال الفترة من يناير 2013- أكتوبر 2014، أن غياب منظومة العدالة الانتقالية في مصر خلال فترة ما بعد يناير 2011، هي المتسبب الأول في معظم المشكلات التي تمر بها الدولة ويقف في وجهها المحتجون.

وأكد غياب مكونات العدالة الانتقالية المتمثلة في المكافحة والمصارحة بالحقائق والمحاسبة العادلة للمتورطين في جرائم ما قبل و ما بعد ثورة يناير 2011، وتعويض المتضررين وجبر ضررهم، والقيام بعملية إصلاح مؤسسي حقيقي تتخلص من سلبات الماضي وتبني ملامح دولة المستقبل، و لوصول للسلام المجتمعي القائم على مصالح وطنية شاملة.

وأشار إلى ذلك جعل الإدارات المتعاقبة للدولة تفشل في رأب صدع الماضي أو بناء حاضر ومستقبل قادر على كفالة حقوق

وحريات المواطن المصري وذلك للعديد من الاسباب التي تتلخص اهمها في اننا لا نمتلك ثقافة العدالة الانتقالية او الإرادة السياسية القادرة على تطبيقها في مصر حتى الآن.